

آليات الحكم الرشيد كأداة لمكافحة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة

قياسية-مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية "الفترة الممتدة 1996- 2016"

Good Governance Mechanisms as a Tool to Combat Corruption and its Impact on Economic Growth: A Comparative Study between Developed and Developing Countries (1996-2016)

ط.د/محمد يحيى بن ساسي

جامعة الوادي - الجزائر

bensaci1313@yahoo.com

ط.د/عبدالباري عياض*

جامعة ورقلة - الجزائر

aiadabdelbari@gmail.com

Received: 15/10/2018

Accepted: 22/10/2018

Published: 31/01/2019

ملخص:

ارتكزت هذه الورقة البحثية التي جمعت في طياتها واقع و أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة كأداة لمكافحة الفساد بصفتها متغيرات مفسرة للمتغير المستجيب و المتمثل في ظاهرة النمو الاقتصادي و ذلك من خلال دراسة قياسية اقتصادية شملت عينتين من الدول (متقدمة - نامية) على سبيل المقارنة بينهما في مجال الأثر المترتب عن تطبيق هذه الآليات في مكافحة الفساد و انعكاساتها المباشرة على النمو و التنمية الاقتصادية و ذلك للفترة الممتدة من 1996-2016، حيث استندت هذه الدراسة على فرضية ان النمو الاقتصادي كعامل تابع يزيد و يتطور كلما تحسنت مؤشرات خاصة ما تعلق الامر بسياسة الحكم الجيد، و التي تعكسها عدة آليات اهمها مؤشر مراقبة و مكافحة الفساد و سيادة و حكم القانون و الاستقرار السياسي، و لبلوغ نتيجة الفرض و هدف الدراسة اعتمدنا على بيانات اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010، كمتغير تابع و مقياس للنمو الاقتصادي لدول العينتين، و على ثلاث مؤشرات أساسية للحكم الرشيد (مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي، المساءلة) كمتغيرات مستقلة، و ذلك باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)، بدءا بتحليل الساكن و دراسة النماذج الثلاثة المتعلقة به (PRM / FEM / REM) ثم المقارنة بينها للحصول على أفضل نموذج ساكن لهذه الدراسة. كما خلصت النتائج إلى مثالية نموذج التأثيرات الثابتة FEM في عينة الدولة النامية و نموذج التأثيرات العشوائية REM في عينة الدول المتقدمة، وهي علاقة قصيرة الأجل بين عامل الفساد كمؤشر الحكم الجيد و النمو الاقتصادي.

* المؤلف المرسل: ط.د/ عبدالباري عياض ، الإيميل : aiadabdelbari@gmail.com

الكلمات المفتاحية: النمو - الفساد - الحكم الجيد - بابل - نموذج التأثيرات الثابتة FEM -

تصنيف G30,F43:JEL

Abstract:

In this study, was focused on reality and the impact of good governance indicators as an anti-corruption tool, And that as explanatory variables for the responder variable Which is the phenomenon of economic growth ; through the study of economic standard, including two samples of countries (developed , prosperity) for comparison, It based on the assumption, that economic growth as a dependent factor is increasing and developing whenever its indicators are better , especially if related to the good governance policy Which are reflected by several mechanisms, the most important: indicator of control , anti-corruption sovereignty , the rule of law and political stability. To achieve the result of the hypothesis and the objective of the study, We relied on GDP with constant prices for the US dollar in 2010 as continues variable and measure of the economic growth of the two sample countries, and three basic indicators of good governance (anti-corruption, political stability, accountability) as independent variables. Using the time series models (panel), starting with static analysis and studying the three models related to (PRM/FEM/REM) then comparing them to obtain the best still model that represents this study

The result ended with the idealism of the fixed effect model in the developed country sample and the random effects model (REM) in the sample of prosperity states, which is short-term relationship between the factor of corruption as the indicator of rational governance and economic growth.

Keywords: growth-corruption-good governance- panel- FEM fixed effect model-

Jel Classification Codes: G30,F43

1. مقدمة:

إن مصطلح الدولة الحديثة يطرح اليوم و بشدة خاصة في الدول النامية، لما له من مفاهيم و أبعاد اقتصادية و سياسية و اجتماعية، فمفهوم الدولة الحديثة مرتبط أساسا بتدخل الدولة في جميع النشاطات خاصة الاقتصادية منها، كون الإدارة العمومية (او الحكومة) عون من الأعوان الاقتصاديين، سواء كان التدخل مباشر او غير مباشر في إطار تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية و من مجملها النمو الاقتصادي مثل ما وضعه المفكر الاقتصادي كالدور في ما يعرف بالمربع السحري الذي وضع عنصر النمو الاقتصادي كقطب مهم.

حيث ان عديد الدول خاصة النامية منها انتهجت مجموعة من السياسات الإصلاحية في الجانب الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي كالقيام بترشيد الانفاق العام و الرفع من الموارد الجبائية و دفع عجلة الصادرات و الحد من الطلب الاجتماعي عن طريق تخفيض الواردات و محاولة اصلاح القطاع العام و الحد من الفقر و البطالة و اصلاح هياكل الدولة خاصة التشريعية منها و التمكن من انشاء دولة القانون، و هذا عن طريق سياسة التدخل في ميكانيزمات عجلة الاقتصاد و السياسة و المتمثلة أساسا في آليات الحكم الجيد أو ما يعرف بالحاكمة الرشيدة.

هذه السياسة و التي تمس عدة جوانب أهمها مكافحة الفساد بكل أنواعه و الذي يعتبر من بين المشاكل الكبرى التي تعانها جميع الدول، بالإضافة الى القضاء على الإرهاب و تحقيق الاستقرار مع تمكين فعالية الأطر القانونية و قوة الحكومة وغيرها.

ان التحكم في هذه السياسة و التمكن منها يتيح للدولة مناخ استثماري و جو ملائم لبناء دولة ذات سيادة قانونية و اقتصادية و اجتماعية قوية تضعها في مصف الدول المتوازنة على الأقل، غير ان معظم الدول النامية ورغم الجهود المبذولة في ذلك الا انها لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف المسطرة و المنشودة خاصة ما تعلق الامر بأداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقية، حيث تطلب الأمر البحث في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكيفية عمله فأصبحت طريقة وأسلوب الحكم في قفص الاتهام نظرا لما آلت إليه نتائج سياسات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

1.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في جوهر موضوع الفساد الاقتصادي و علاقته بالحكم الراشد من اجل تحقيق التنمية، إذ يعتبر هذا الموضوع حديث الساعة على المستوى الدولي أو الإقليمي و حتى المحلي

الوطني، و هو ما يظهر جليا من خلال الدراسات و البحوث العلمية الجامعية و كذا تقارير التنمية الدولية.

إذ يترتب عن فهم أبعاد هذا الموضوع في تكوين نظرة شاملة للتصور التنموي الواجب تجسيده وفق الحاجة الى تجديد الأفكار و التزود بأدوات التحليل اللازمة.

لذلك تبرز أهمية الدراسة في :

- كون الفساد الاقتصادي أحد أهم مؤشرات الأزمات الاقتصادية لدى عديد الدول.
- معرفة طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد و النمو الاقتصادي.
- مكافحة الفساد تتأتى من التطبيق الجيد لسياسة الحاكمية الرشيدة.
- الوقوف على مدى مساهمة آليات الحكم الرشيد كمؤشر هام للنمو الاقتصادي في الرفع من اجمالي الناتج المحلي وقدرته على مكافحة الفساد.
- ارتباط التنمية المحلية بعناصر الحكم الجيد (الحكم الرشيد).

2.1. أهداف الدراسة

تعتبر هذه الدراسة كغيرها، لها اهداف جوهرية تسمو الى الوصول اليها، اذ نبرز أهمها في الاتي:

- تبين الحكم الراشد ظهوره، خصائصه، وكذا اسسه النظرية.
- تعريف الفساد الاقتصادي، مظاهره، مسبباته، و آثاره.
- الولوج الى طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية و مكافحة الفساد.
- آليات تجسيد الحكم الراشد من خلال دراسة حالة العينتين.
- ابراز الرهانات الجديدة من خلال الحكم الراشد و تحديات التنمية المحلية.
- التحقق من ان الحكم الراشد يمكنه تفسير النمو الاقتصادي.

3.1. إشكالية الدراسة

ان العديد من النظريات الاقتصادية تناولت وبشكل كبير موضوع مؤشرات النمو الاقتصادي بغية ضبط و تفسير آلياته انطلاقا من المتغيرات و العوامل المؤثرة فيه، فأغلب الدراسات ركزت على العوامل الخارجية في حين ركز البعض على باقي العوامل الداخلية.

و من بين المؤشرات الحديثة للنمو نجد آليات الحكم الرشيد و دورها في مكافحة الفساد و تحقيق التنمية، فقد سعت معظم الدول إلى انتهاج سياسة الحكم الجيد من أجل تطويق مشكل الفساد الاقتصادي و المضي قدما نحو تنمية مستدامة.

و انطلاقا مما تقدم فان هذه الدراسة تستوجب منا محاولة الإجابة على الإشكالية القائمة و التي تنص على:

هل يمكن لآليات الحكم الرشيد ان تكون أداة فاعلة في مكافحة الفساد و تحقيق نمو اقتصادي؟
يقودنا هذا الاشكال الى طرح التساؤلات الفرعية الموالية:

- هل يكمن مشكل القضاء على الفساد الاقتصادي في تطبيق آليات الحكم الجيد؟
- هل لمعايير الحكم الرشيد تأثير على اجمالي الناتج المحلي كمقياس للنمو الاقتصادي؟
- هل هناك علاقة ترابطية بين آليات الحكم الرشيد و النمو الاقتصادي؟
- هل يمكن ان يكون للحكم الرشيد فعالية إيجابية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

4.1. فرضيات البحث

- معايير الحكم الرشيد تؤثر على التنمية.
- توجد علاقة ترابطية طويلة الاجل بين آليات الحكم الرشيد و النمو الاقتصادي.
- هناك فعالية إيجابية للحكم الرشيد في تحقيق التنمية و محاربة الفساد الاقتصادي

5.1. هيكل الدراسة

لقد تم تقسيم البحث الى جانبين أولهما نظري تضمن مراجعة للأدبيات الاقتصادية لكل من النمو الاقتصادي و الحكم الرشيد و الفساد الاقتصادي و العلاقة الترابطية بينهما.

أما الجانب الثاني و هو الجانب التطبيقي فقد خصص للدراسة القياسية المتعلقة بتطبيق سياسة الحكم الرشيد كأداة لمكافحة الفساد و أثرها على النمو الاقتصادي لعينتين من الدول، تعلق الأمر بالدول المتقدمة و النامية من أجل احداث مقارنة بينهما، و ملاحظة نتائج تطبيق السياستين و ذلك للفترة من 1996 الى غاية 2016.

حيث تم الاعتماد على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية والمعرفة بالبانل (Panel) لأنها تتميز وتتفوق على تحليل البيانات المقطعية او السلاسل الزمنية منفردة، لان منهج البانل يأخذ بعين الاعتبار الاثار

الفردية الخاصة بكل دولة من الدول، كما يمكننا مراعاة الآثار الزمنية (Time Effects) المشتركة بين الدول و التي تتغير عبر الزمن مثل التطور التكنولوجي تغير السياسات الاقتصادية و التجارية وغيرها. وفي نهاية البحث وبعد مناقشة النتائج انتهى بنا الامر إلى خاتمة عامة شملت نتائج الدراسة اثمرت جملة من التوصيات و المقترحات.

2. التأصيل النظري للحكم الرشيد

يعود بروز مفهوم الحكم الرشيد الى عديد الأسباب العلمية و النظرية، فهو يعتبر انعكاس لتطورات حدثت في طبيعة دور الحكومة من جهة و المنهجية الأكاديمية من جهة أخرى. فقد طرح هذا المفهوم في سياقات اقتصادية، سياسية و ثقافية مع تأثره بمعطيات أخرى محلية و دولية (سلوى الشعراوي جمعة و اخرون، 2001، صفحة 4)، حيث استخدم مفهوم الحكم الرشيد (الصالح) Good Governance، منذ حوالي عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على النشاطات السياسية الممارسة في إدارة شؤون المجتمعات ذات الاتجاه التنموي التطوري. فظهور مفهوم الحكم الرشيد كان نتيجة عوامل عديدة مختلفة منها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- غياب دور المواطن و مفهوم المواطنة.
- ضعف إدارة الحكم في المناطق العربية (التقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا، صفحة 7)
- سيادة نمط الدولة الامنية (خلدون حسن النقيب،، 1991، الصفحات 188-195)
- سيادة نمط الدولة الريعية (Lant Pritchelt et Daniel Kaufman،، 1998، pp. 26-27)
- فشل الدولة وعجزها ان تكون المحرك الرئيسي للتنمية.
- الانفجار السكاني (بومدين طاشمة،، 2008)

1.2. تعريف الحكم الرشيد

- تعريف الأمم المتحدة: تستخدم الأمم المتحدة تعريف الحكم الرشيد منذ عقدين من الزمن لإعطاء حكم قيمي لممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري، كما حدد البرنامج الإنمائي لسنة 1997 مفهوم الحكم الرشيد بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الادارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، و هو يشمل الآليات و الاجراءات و

المؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون و المجموعات عن مصالحهم و يمارسون حقوقهم القانونية و يوفون بالتزاماتهم و يحلون خلافاتهم عن طريق قبولهم للوساطة (United Nations Development Programme، 1997)

- تعريف البنك الدولي:

يعتبر البنك الدولي صاحب المبادرة الأولى في طرح مصطلح " أسلوب الحكم " وذلك عام 1989 عن دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا، وقد عرف البنك المصطلح تعريفا عاما على أنه: ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة (The World Bank, 1989, pp. 60-61) ' ليتيم تطويره من طرف نفس الهيئة ليصبح أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية (فلاح أمينة، 2011، صفحة 42)

- تعريف حسب تقرير التنمية الانسانية العربية 2002:

عرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الحكم الرشيد بأنه الحكم الذي يدعم و يعزز من رفاهية الانسان، كما يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية والاجتماعية و السياسية كما يسعى الى تمثيل الشعب تمثيلا كاملا.

2.2. أبعاد وفواعل الحكم الرشيد

1.2.2. أبعاد الحكم الرشيد

- **البعد السياسي:** وهو البعد المرتبط بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها.
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** و هو مرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثالثة (بن مرزوق عنتر و خليل بن علي، 2010، صفحة 57)

- **البعد التقني:** و هو يخص عمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها و فعاليتها.
- **البعد القانوني:** و هو المتعلق بسيادة القانون و محاربة الفساد و استقلالية القضاء و امن المستثمرين (علي بن يحيى عبد القادر وقديد عبد القادر، 2015، صفحة 4)

2.2.2. فواعل الحكم الرشيد

والمراد بها هنا هو المؤسسات المكونة للحكم الرشيد او عناصره والمتمثلة في الدولة والقطاع الخاص و المجتمع المدني و قد أوكلت لكل طرف مهامه المسندة اليه من اجل الوصول الى مستويات

متقدمة من النمو عن طريق تفعيل آليات الحكم الرشيد و ذلك حسب دور كل مؤسسة (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

3.2. معايير قياس الحكم الرشيد وآلياته

ان تعدد مفاهيم الحكم الرشيد بين الجهات المختلفة جعل من معايير و آلياته تتباين بحسب اهدافه . ونظرا لأن المصطلح الحكم الرشيد مرتبط بتطبيقات kauffmann و آخرون في البنك الدولي، و الذي حدد طرق قياسه بستة معايير و التي اعتبرت كمبادئ للحكم الرشيد ، وهي على النحو التالي (محمد العجلوني، 2013، صفحة 5)

- ابداء الرأي و المساءلة (Voice and Accountability / VA): يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.
- الاستقرار السياسي و غياب العنف (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism/PS) يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.
- فعالية الحكومة (Government Effectiveness / GE): يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات و مدى مصداقية الحكومة و التزامها بتنفيذ تلك السياسات.
- نوعية الأطر التنظيمية (Regulatory Quality / RQ): وهي قدرة الحكومة على وضع و تنظيم سياسات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، ويتم ذلك بتهيئة بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات.
- سيادة و حكم القانون (Rule of Law / RL): وهو يقيس مدى استقلالية أجهزة الرقابة على السلطة التنفيذية في مباشرتها لمهامها و احترام حقوق الانسان.
- مراقبة و مكافحة الفساد (Control of Corruption / CC): يقتضي وجود تشريعات و قوانين تعمل على ردع و معاقبة كل مرتكبي جرائم الفساد و السطو على المال العام، فضلا عن دور المجتمع المدني و قطاع الاعلام في الكشف عن مواطن الفساد.

3. التأسيس النظري لظاهرة الفساد

1.3. مفهوم الفساد: إن تعدد الزوايا المنظور منها للفساد جعل من تعريفه التعدد والتباين حيث

نذكر منها: (وزارة التنمية الإدارية، 1995، صفحة 1)

- الفساد هو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أو الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة (www.worldbank.org)، وهو تعريف خص به البنك الدولي ظاهرة الفساد.
- الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين (Vito Tamzi, 1993, pp. 559-591).
- الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية (Paol Mamro, 1997, pp. 3-4)، (يعني إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكسب خاص).
- الفساد سلوك بيروقراطي منحرف، يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير مشروعة و بدون وجه حق.
- الفساد هو استخدام المنصب الحكومي لتحقيق مكاسب خاصة، و تندرج فيه الرشوة و الابتزاز و النصيب و الاحتيايل و الاختلاس.
- عرف " هينتنجتون" الفساد على أنه أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي، و عليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل إنه نتيجة لانحراف الأعراف و القيم ذاتها عن أنماط السلوك القائمة و المعهودة.
- يراد بمصطلح الفساد الإشارة إلى جرائم الاتجار بالوظيفة العامة أو التعدي على المال العام.
- عرف " أوسترفيلد" الفساد على أنه تلك الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي، تعود بالفائدة على الموظف العام من خلال سماحه لهم بالتهرب من القوانين و السياسات، سواء باستحداث قوانين جديدة أو بإلغاء قوانين قائمة تمكّنهم من تحقيق مكاسب مباشرة و فورية.
- عرف Caiden (صلاح الدين فهمي، 1994، صفحة 44) الفساد بأنه " سلوك (behavior) ينحرف عن الواجبات الرسمية للمنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية".

2.3. أنواع الفساد: من خلال الدراسات العديدة التي تناولت مواضيع الفساد و التعاريف المختلفة

التي خص بها، فأنواعه كثيرة و متنوعة بحسب معايير الدراسة، فعلى سبيل المثال قسم بعضهم الفساد إلى نوعين: (محمد القريوتي، 2001، صفحة 38)

— **الفساد الصغير (Petty Corruption):** أغلب الممارسين لهذا النوع هم صغار الموظفين، أو أصحاب الدخول المتدنية، حيث يتم اللجوء إلى ممارسة بعض مظاهر الفساد كالرشوة أو اختلاس مبلغ بسيط لتغطية بعض التكاليف المعيشية الضرورية.

— **الفساد الكبير (Grand Corruption):** هو ناتج عن كبار الموظفين أو السياسيين و يتميز هذا النوع بضخامة تكلفته و اتساع تأثيره على المجتمع، و لذا يعتبر أخطر من النوع الأول عند الكثير من المهتمين، و من أشكال هذا النوع إرساء العطاءات على الشركات التي تدفع رشوة أكبر، بيع المؤسسات العامة التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص بحجة الخصخصة بأقل من القيمة الحقيقية مقابل رشوة معينة....

أما صلاح الدين فهي (عبد المجيد الحراشة، 2002، صفحة 26) فقد قسم الفساد إلى:

- **الفساد المادي والأدبي:** يتعد الفساد المادي عن الجوانب الأخلاقية أو الدينية، بمعنى أن ممارس هذا النوع من الفساد تنتفي فيه المعاني الدينية والأخلاقية التي تلجمه عن هذا السلوك، ومن الأمثلة على هذا النوع: الرشوة والاختلاس، التزوير، خيانة الأمانة، التهريب... وغيرها الكثير من الأعمال المخالفة للأداب والأخلاق.

- **الفساد الوظيفي أو الإداري:** هو عبارة عن انحرافات سلوكية تتم من العاملين تجاه منظماتهم كأن يتخلى العاملون عن القيام بأداء واجباتهم جزئيا أو كليا مع عدم بذل المتوقع منهم من مجهود، الأمر الذي يؤثر بدوره على مستوى فعالية المنظمة مثل: المحسوبية، عدم احترام مواقيت العمل، تحقيق المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة.

- **الفساد السياسي:** يتمثل في عدم الاستقرار السياسي و نقص الحريات العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تمركز سلطة اتخاذ القرارات في أيدي معينة مما يسبب استغلال هذه الفئة لنفوذها في سبيل تحقيق مصالحها الشخصية.

- **الفساد الاجتماعي:** من أمثله انعدام معنى الوظيفة وحب العمل، وتفشي اللامبالاة وانعدام الأخلاق الوظيفية، وعدم احترام أسرار العمل..... وغيرها.

3.3. أشكال الفساد للفساد صور وأشكال متعددة تمارس في مختلف نواحي الحياة العملية وهي ذات تأثيرات مختلفة، كما أن مظاهر الفساد تتنوع بتنوع مجالاتها و الأطراف المساهمة فيها، إضافة إلى أن للقيم والنصوص القانونية السائدة في المجتمعات تأثيرها في اعتبارها هو فاسد من غيره.

و من أهم الأشكال الشائعة نذكر ما يلي: (David Gould and Jose Amaro-Reyes, 1983, p. 27) الرشوة - الوساطة و استغلال النفوذ - المحاباة و التحيز- التزوير - الابتزاز - سوء استغلال المال العام و التقصير- قبول الهدايا الرمزية

1.3.3. أسباب تفشي ظاهرة الفساد

إن تفشي ظاهرة الفساد لها أسباب عديدة تنطوي تحت الزاوية المنظور منها له، و حسب الدراسات التي أجريت قسمت أسباب الفساد إلى:

الأسباب الاقتصادية للفساد حيث تمثل أهمها في:

- تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية
- انخفاض مستويات الأجور الحكومية (حيث توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد و المستوى المنخفض للأجور الحكومية، مقارنة بالقطاع الخاص او الصناعي (مي فريد، 2001)).
- تضخم الجهاز الإداري (عادل عبد اللطيف، 2004، الصفحات 97-98) (و الذي ينتج عنه عدم المساواة و عدم وجود الشفافية و المساءلة، بالإضافة الى عدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة).
- تدني مستوى الأداء الاقتصادي، و عدم كفاية الدخل مما يدفع البعض لاستغلال نفوذهم الوظيفي.
- الأسباب السياسية للفساد:
- غياب المؤسسات التشريعية أو تغييبها.
- ضعف الحكومة (و المتأتي من الغموض او عدم الشفافية في المعاملات الاقتصادية، قصور الرقابة على أنشطة الدولة.....و غيرها).
- عدم الاهتمام و تقاعس القيادة السياسية في محاربة الفساد.

- ضعف المؤسسات القضائية أو إضعافها في ظل غياب الشفافية و المساءلة.
 - ضعف الأحزاب السياسية و غياب روح المنافسة بينها.
- الأسباب الاجتماعية و الثقافية للفساد:**
- نمط العلاقات و الأعراف و الوعي بين أفراد المجتمع. - تعقد القوانين الضريبية و صعوبة فهمها.
 - قلة معاقبة المفسدين. - غياب الحريات الديمقراطية.
 - ضعف مؤسسات المجتمع المدني و عدم فاعليتها.
- 4.3. آثار الفساد** إن من أهم الآثار المترتبة عن مظاهر الفساد هي الجريمة المنظمة و تبيض الأموال و التهريب الضريبي و الانحلال الخلقي و تلاشي المجتمعات و السير نحو المجهول و غيرها، فظاهرة الفساد لو تفشت في مجتمع ما فإن آثاره على الصعيدين الاقتصادي و السياسي مدمرة جدا حيث: (Daniel Kaufman and Cherly W.Gray, 1998, p. 8)
- الفساد عائق للحكومة في تنفيذ برامجها و تحصيل إيراداتها العامة، كما يؤدي الى ظهور اقتصاد الظل او الاقتصاد الموازي.
 - الفساد كايح للاستخدام الأمثل في عديد المجالات بالغة الأهمية كالتعليم و البحث العلمي.
 - يضعف الفساد من معدلات نمو الاستثمارات الخاصة والأجنبية، ولاسيما إذا تعمدت الحكومة ترك ثغرات في اللوائح التنظيمية لقانون الاستثمار، بغرض أن يستفيد كبار المسؤولين من الدخل غير المشروع.
 - يشجع الفساد المسؤولين على بيع أو تأجير منشآت القطاع العام بثمان بخس.
 - يتسبب الفساد في تدني مستوى كفاءة الاقتصاد وذلك بسبب تأثيره على توزيع الدخل والإنتاج بالإضافة إلى الاستهلاك.
 - ترتفع تكلفة رأس المال عند الشركات التي تنتشر عندها ظاهرة الرشوة، وذلك بسبب إضافة قيمة الرشوة المدفوعة إلى إجمالي التكاليف. مما يكون سببا في ارتفاع الأسعار.
 - يزيد الفساد من عائد البحث عن الربح مقارنة بالعمل المنتج.
 - يشوه الفساد الأسواق و تخصيص الموارد.
 - يزيد الفساد من الفقر و عدم العدالة في توزيع الدخل.

- يخلق الفساد ثقافة الفساد.

5.3. التدابير العلاجية لمكافحة الفساد الاقتصادي ان علاج الشيء يبدأ أساسا من الاعتراف بوجوده، أي قبل ان نبحث عن العلاج لا بد من الاعتراف بوجود مشكل الفساد، و الوعي بآثاره الوخيمة التي تمس مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع. في هذا الاطار سعت عديد الدول خاصة المتطورة منها في مكافحة الفساد بأنواعه و بكل الطرق، فقد أظهرت الدراسات أن الدول التي انتهجت سياسة الحكم الرشيد و طبقتها على اكمل وجه تحصلت على نتائج جد إيجابية في مجال مكافحة الفساد.

فآليات الحكم الرشيد الستة تحمل في طياتها العلاج و المكافحة للفساد فلو نظرنا الى مبدأ الشفافية في المعاملات النظامية و مدى تطبيقه يحدد لنا مدى محاربتنا للفساد لان لهما علاقة عكسية و للنمو الاقتصادي علاقة طرية.

اما مؤشر المساءلة و الذي يعتبر معيارا ضابطا للأداء الحكومي، و فعلا تقويميا للمؤسسات بأشخاص القائمين عليها عندما يتم محاسبتهم من قبل الهيئات المخولة بذلك رسميا، تجعل منه مؤشرا إيجابيا في القضاء على الفساد و محاربة بالطرق القانونية و المنظمة و المنصوص عليها في التشريع. كما يعتبر مؤشر سيادة حكم القانون من اهم هذه المؤشرات لأنه يعكس قوة الدولة و قوة التطبيق الصارم للقوانين على كل فئات المجتمع دون استثناء، فهو بذلك يحمي المتعاملين و المنظمين و الميسرين كما يشد على يد المفسدين، كما يساعد في عملية الاستقرار السياسي، و إعطاء فعالية للحكومة. اما مؤشر مراقبة و مكافحة الفساد فقد جاء كمؤشر مستقل يراد به اظهار قوة الدولة في تتبع قنوات الفساد و القضاء عليها كتعبير صريح لشن الحرب على الفساد، فهذا المؤشر له علاقة طردية مع النمو الاقتصادي و عكسية مع ظاهرة الفساد، فكلما كانت نتائج مكافحة الفساد إيجابية ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي و تراجعت نسب الفساد.

4.التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

1.4. مفهوم النمو الاقتصادي:

لقد تطرق الاقتصاديون القدامى و الجدد الى المعنى الحقيقي للنمو فذهبوا الى تعريفه من جوانب عديدة كل حسب الزاوية المنظور منها كما تدخلت الحكومات و المنظمات العالمية و الهيئات الدولية في تحديد معنى النمو الاقتصادي و الذي نذكر منها:

— النمو الاقتصادي هو عبارة عن العملية التوسعية التي تمس الجانب الإنتاجي خلال فترة معينة من الزمن مقارنة بسابقتها من الفترات في الاجلين القصير والمتوسط (Eric Bousserelle,, 2004, p. 30)

— الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت دلالة نمو الناتج القومي والعكس صحيح (عبد الوهاب الأمين، 2002، صفحة 371).

— النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة كمية في الأساس، وهو يعبر عن الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني (Maré Nouchi, 1990, p. 44)

— النمو الاقتصادي يعني ارتفاع نسبة الإنتاج العام مقاسة بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

2.4. أنواع النمو الاقتصادي

بما ان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة انواع من النمو وهي:

- النمو الطبيعي: وهو نمو تاريخي حدث بالانتقال من مجتمع الاقطاع الى مجتمع الرأسمالية.
- النمو العابر او غير المستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، بل هو ناجم عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث ان تزول ويحول معها النمو الذي احدثته.
- النمو المخطط: وهو نمو ناجم عن عمليات التخطيط الشاملة، اذ ترتبط فعاليته ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وفالية التنفيذ والمتابعة و بواقع الخطط المرسومة (محي الدين حمداني، 2009، صفحة 8).

1.2.4. المنظور الاقتصادي للنمو

لقد تناول العديد من المفكرين والمنظرين موضوع النمو الاقتصادي عبر المراحل المختلفة لتطور الفكر الاقتصادي من ادم سميث الى الليبرالية الجديدة، كلهم حاولوا تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة

الدول الوصول الى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، فنجد ان نقائص كل نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى دون ان ننسى مساهمة الازمات الاقتصادية العالمية المتوالية في ذلك. اذ نلخص هذا التطور في النظريات الموالية:

— نظرية النمو الكلاسيكية

و من اهم روادها نجد ادم سميث، روبرت، مالتوس، ريكاردو، كارل ماركس..... و اخرون (مدحت القرشي، 2007، صفحة 62)، حيث تركزت اهم أفكارهم في (M. Todaro, 2000, p. 8) كون الإنتاج دالة في العمل و رأس المال والموارد الطبيعية و التقدم التكنولوجي بالإضافة الى وجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي (طردية العلاقة بينهما).

— النظرية النيو كلاسيكية

و من اهم روادها نجد "Jevons" و "Menger" و "Walras" و "Alfred Marshall" حيث اهتموا بالمنفعة الحدية في تحديد اثمان عوامل الإنتاج، اين تتم عملية تكوين راس المال من خلال إحلاله محل العمل، بالإضافة الى ان الاستثمار يتحدد بسعر الفائدة (علاقة عكسية)، كما يلعب السكان و التكنولوجيا و التجارة الدولية دورا مشجعا في تنويع الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي (مدحت القرشي، 2007، صفحة 68).

— النموذج الكينزي للنمو

حيث يوضح هذا النموذج ان التوازن الاقتصادي يمكنه الحدوث عند مستويات اقل من الاستخدام الكامل و الذي يحدد من الطلب الكلي الفعال و هو بدوره من يخلق العرض وليس العكس، كما اعتبر كينز ان قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

كما توصل كينز الى أن الاستثمار هو دالة في سعر الفائدة، اما الادخار فهو دالة في الدخل و اكد على ان دالة الإنتاج ترتكز أساسا على حجم العمل المستخدم (حربي محمد موسى عريقات، 2006، الصفحات 267-280).

— النظريات الحديثة في النمو

و هي التي تمثل العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، حيث ظهرت بعد ازمة النفط الشهيرة سنة 1973 و التي ترتبت عليها تقلص قدرات الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، الامر الذي أدى الى رجوع شبه كامل لهذه النظريات (نظريات النمو)، لتظهر بعدها نظريات جديدة اتخذت عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي كالعوامل الداخلية مثل التدخل الحكومي في

الحياة الاقتصادية و الاستقرار الأمني و السياسي بالإضافة الى حرية الافراد و غيرها من العوامل التي من شأنها ان تكون محددات فعالة في النمو الاقتصادي.

3.4. محددات النمو الاقتصادي ان تطور الفكر الاقتصادي المرتبط و المتعلق بالنمو الاقتصادي حاز القسط الأكبر من التنظير من قبل المفكرين الاقتصاديين، خاصة ما تعلق الامر بتعريف النمو وتحديد مؤشرات المتشابكة و المترابطة، و التي نذكر منها و بحسب ما جاء في النظريات الاقتصادية ما يلي:

العمل : و هو الامر المتعلق بحجم العمالة النشطة و تأثيراتها على النمو الاقتصادي.

رأس المال: حيث يعتمد نمو الناتج بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية و نوعية رأس المال (الات، معدات، استثمارات، موارد بشرية)، و بالتالي فهو يعد عنصرا أساسيا في النمو الاقتصادي (هند سعدي، 2017، صفحة 60)

التقدم التكنولوجي : و هو مؤشر التقنية و التطور و الكفاءة، اذ ان زيادة مستوى التقدم الفني و التكنولوجي يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي (هند سعدي، 2017، صفحة 60).

الانفتاح التجاري: و هو مدى تفتح الدولة على العالم الخارجي و علاقة المبادلات الاقتصادية الدولية. الحكم الراشد: و هو من بين اهم المؤشرات المفسرة لظاهرة النمو لأنه يعكس الظروف السياسية و كذا فعالية الحكومة و الأطر التنظيمية بالإضافة الى سيادة القانون، أي هو صورة عن البيئة الاقتصادية التي تطمح الى جلب المستثمرين و رؤوس الأموال من اجل تحقيق النمو و الوصول الى تنمية محلية. فعدد الدراسات أشارت إلى الأثر المباشر والمعنوي بين مستويات الحكامة الجيدة والنمو الاقتصادي (وعيل ميلود، 2004، صفحة 84) خاصة ما تعلق الامر بجانب علاقة الحكم الراشد بالفساد، و ما مدى قدرة آلياته في التصدي و مكافحة ظاهرة الفساد و انعكاسها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

5. الجانب التطبيقي

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاث مؤشرات للحاكمية الرشيدة من أصل ستة، و التي بدأ البنك الدولي بإصدارها منذ عام 1996، و تستخدم المؤشرات مقياس يتكون من (2.5) درجة، و تعتبر الدولة التي يقع تصنيفها بين العلامة (-2.5) بأنها الأسوأ في الحاكمية الرشيدة، بينما تشير العلامة (+2.5) إلى أفضل درجات الحاكمية الرشيدة (www.worldbank.org)، حيث تمثلت هذه المؤشرات في:

إبداء الرأي (الصوت) و المساءلة VA -الاستقرار السياسي و غياب العنف PS – مراقبة و مكافحة الفسادCC.

كما شملت هذه الدراسة عينتين الأولى للدول النامية و الثانية للدول المتقدمة بتعداد 19 دولة لكل عينة، حيث قمنا بالتعبير عن نموها الاقتصادي بالنتائج المحلي الإجمالي كمتغير تابع و دراسة اثر المتغيرات المستقلة و المتمثلة في محددات الحكم عليه عن طريق استخدام نماذج البائل.

1.5: توصيف النموذج من اجل الوصول الى أفضل النماذج الرياضية، نقوم بإجراء مقارنة بين نماذج الانحدار الثلاثة الموالية و اختيار اقل معيار لـ AIC و SCH و HQ و اكبر قيمة لـ Log-Lik :

– النموذج الخطي: $GDP = f(VA, PS, CC)$

– النموذج نصف اللوغاريتمي من اليسار: $\log(GDP) = f(VA, PS, CC)$

– النموذج الخطي $GDP = f(VA, PS, CC)$ مع قسمة GDP على 10^{12} بالنسبة للدول المتطورة و 10^{11} بالنسبة للدول النامية.

من خلال المقارنة اتضح جليا قبول النموذج الخطي الأخير كأفضل نموذج و الذي سوف نعتمده في هذه الدراسة.

2.5. نتائج تقدير النماذج الثلاثة

1.2.5. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Régression Model):

الدول المتقدمة				الدول النامية			
C	VA	PS	CC	C	VA	PS	CC
0.23	0.058	- 0.205	0.046	5.802	5.19	- 1.417	0.902
0.0000	0.448	0.3520	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	0.1200
R ² =0.059	F =7.18	DW=0.014		R ² =0.39	F=72.81	DW=0.046	

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews10

الملاحظ من الجدول ان كل من الحد الثابت في العينتين معنوي و له دلالة إحصائية اما مؤشر إبداء الرأي و المساءلة VA، الاستقرار السياسي و غياب العنف PS في عينة الدول النامية لهما دلالة إحصائية و معنويا يختلفان عن الصفر اما في عينة الدول المتقدمة فإن المؤشرين غير معنويين و ليس لهما دلالة إحصائية. اما الإشارة السالبة للمعاملات فهي دالة على العلاقة العكسية بين المؤشر و النمو الاقتصادي. و العكس بالنسبة للإشارة الموجبة فهي دلالة على العلاقة الطردية بينهم. و لمعرفة و جود آثار من عدمها نقوم باختبار LM و الموضح كما يلي:

لا يوجد أثر : H_0	الدول النامية		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.0000	0.1437	0.0000
Honda	0.0000	0.9280	0.0000
لا يوجد أثر : H_0	الدول المتقدمة		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.0000	0.1450	0.0000
Honda	0.0000	0.0042	0.0000

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews10

بما ان إحصائية LM تشير الى قيمة اقل من 0,05 فإننا نرفض H_0 و نقبل الفرض البديل H_1 و الذي يقضي بوجود أثر اما ثابت او عشوائي، و عليه نقوم بتقدير النموذجين المتبقين (FEM / REM) .

2.2.5. نتائج تقدير نموذجي التأثيرات الثابتة FEM و العشوائية REM:

ا. نموذج التأثيرات الثابتة FEM

الدول المتقدمة		الدول النامية		المتغيرات
Prob	المعامل	Prob	المعامل	
0.0000	0.4155	0.0000	2.955	C
0.0000	-0.112	0.4833	0.285	VA
0.0379	-0.030	0.2904	-0.603	CC
0.0013	-0.031	0.1437	-0.37	PS
LSDV		LSDV		طريقة التقدير
$R^2 = 0.98 / F = 1172.342$		$R^2 = 0.91 / F = 155.36$		

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews10

ا. نموذج التأثيرات العشوائية REM

الدول المتقدمة		الدول النامية		المتغيرات
Prob	المعامل	Prob	المعامل	
0.0000	0.412	0.0000	3.1808	C
0.0000	-0.110	0.1139	0.6217	VA
0.0437	-0.0293	0.2795	-0.5930	CC
0.0013	-0.0316	0.1621	-0.3489	PS
GLS		GLS		طريقة التقدير
$R^2 = 0.59 / F = 29.71$		$R^2 = 0.015 / F = 1.81$		

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews10

ان الملاحظ للجدولين يرى ان النموذجين متباينين من حيث النتائج فنجد ان كل من الحد الثابت و VA و CC و PS في عينة الدول المتقدمة و في النموذجين (الآثار الثابتة FEM – الآثار العشوائية REM) مؤشرات لها دلالة إحصائية أي معنويا تختلف عن الصفر و تفسر النمو الاقتصادي، كما أن الإشارة السالبة دلالة على عكسية العلاقة بها و بين النمو و هو الامر الذي تفسره الأطر النظرية للعلاقة بين النمو و آليات الحكم الراشد.

اما في عينة الدول النامية (في النموذجين REM-FEM) نجد ان كل معلمات النموذج غير معنوية و ليست لها دلالة إحصائية عدا الحد الثابت .

ولدراسة الأثر الحقيقي لا بد من اختيار افضل النموذجين السالفين و يتحقق ذلك عن طريق اختبار Hausman والتي تظهر نتائجه ملخصة في الجدولين المواليين:

Correlated Random Effects - Hausman Test cross-section random effects			
H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم (الدول النامية)			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	14,506	3	0,0023

Correlated Random Effects - Hausman Test cross-section random effects			
H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم (الدول المتقدمة)			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.606	3	0.658

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews10

بالاعتماد على نتائج الاختبار أعلاه أمكننا من قبول الفرضية البديلة ورفض فرض العدم في عينة الدول النامية أي ان النموذج ذو التأثيرات الثابتة هو الملائم (FEM). و هو ما أكدته مخرجات Eviews10 عند تقدير النموذجين.

اما عينة الدول المتقدمة فقد اشارت نتائج الاختبار الى قبول فرض العدم أي ان النموذج ذو التأثيرات العشوائية REM هو الملائم.

و عليه تكون الصيغة النهائية للنموذجين بعد تصحيح مشكل الارتباط الذاتي و مشكل عدم تجانس التباين على الشكل الموالي

الصيغة النهائية لنموذج FEM للدول النامية

$$GDP1 = -0.603310307098 * CC - 0.369993434404 * PS + 0.284931429911 * VA + 2.95576860279 + [CX=F]$$

الصيغة النهائية لنموذج REM للدول المتقدمة

$$GDP1 = -0.11072181476 * VA - 0.0316437451087 * PS - 0.0293214745887 * CC + 0.412178336159 + [CX=R]$$

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews10

6. نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هاته الدراسة إلى نتائج هامة في اتجاهين اثنين الأولى نتائج خصّة الدراسة بذاتها و نتائج عامة يمكن إجمالها فيما يلي:

- كإجابة على إشكالية الدراسة وباستخدام النماذج القياسية تبين انه يمكن لآليات الحكم الراشد أن تكون أداة فعالة في مكافحة الفساد و تحقيق النمو الاقتصادي حيث ظهر ذلك جليات في عينة الدراسة الخاصة بالدول المتقدمة اين يتم فيها تطبيق اليات الحكم الجيد بشكل دقيق و متقن بالإضافة الى محاربتها للفساد و اعلان الحرب عليه، اذ نجد كل هذا في العلاقة العكسية التي تربط بين مؤشرات محاربة الفساد و المساءلة و الاستقرار السياسي مع النمو الاقتصادي لهذه الدول و هو ما اعطته نتائج تقدير النموذج العشوائي.

اما الدول النامية و التي ينتشر فيها الفساد بشكل كبير لغياب الرقابة و المكافحة و حتى النوايا الفعلية في القضاء على الفساد بالإضافة الى ضعف الجهاز الرقابي لديها و ضعف الجهاز السياسي و الاقتصادي بصفة عامة، فإن آليات الحكم الراشد ليس لها القدرة الكبيرة على التأثير الإيجابي على النمو ولا مكافحة الفساد، حيث اعطى مؤشر الاستقرار السياسي الوحيد العلاقة العكسية المرجوة منه اما مكافحة الفساد و المساءلة فقد ظهرت بعلاقة موجبة مع النمو الاقتصادي، وهذا راجع أساسا الى النظام الاقتصادي الريعي المنتهج في اغلبيه هذه الدول بالإضافة الى حداثة الدولة السياسية التي تقود الاقتصاد و تطبق الحكم الراشد.

- أما بالنسبة للفرضيات الأساسية للدراسة فقد الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة فتبين ان معايير الحكم الراشد لها تأثير على التنمية الاقتصادية، بشرط التطبيق الجيد و المحكم لهذه المعايير. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة قصيرة الاجل بين المؤشرات المختارة و النمو الاقتصادي و مكافحة الفساد و هذا في الدول النامية (و هذا بعد اجراء اختبار التكامل المشترك)، و علاقة طويلة الاجل في الدول المتقدمة، و هذا سببه الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين العينتين.

- أما في ما يخص النموذج المناسب وجدنا أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لعينة الدول النامية و أن نموذج الآثار العشوائية ملائم للدول المتقدم.

- اختلاف مفاهيم الفساد و مسبباته من دولة لأخرى و من منظور لآخر.

- اختلاف مفاهيم الحاكمية الرشيدة باختلاف الأبعاد الاقتصادية او السياسية او التجارية.

- يعد الحكم الرشيد من الأساسيات وضمن دائرة الأولويات السياسية و الاقتصادية و كذا الاجتماعية لأي دولة في العالم.

- ان من اهم المعوقات التي تأثر على التنمية سلبا هو الفساد الإداري و السياسي مما يستوجب الزامية مواجهته و الحد من اثاره.

يعتبر الفساد الاقتصادي عقبة للوصول للتنمية و في مقدمتها النمو الاقتصادي، فهو يستهدف بالدرجة الأولى الموارد العامة لخدمة أهداف خاصة.

7. اقتراحات وتوصيات

- العمل على تفعيل دور هيئات و منظمات المجتمع المدني، من اجد مجابهة الفساد الإداري و السياسي و دفع عجلة التنمية المستدامة وفق ما يتماشى مع الدستور.
- إيجاد بيئة ملائمة للاستثمارات يكون فيها المناخ ملائم لعمل القطاع الخاص.
- محاربة البيروقراطية والقضاء عليها وذلك عن طريق دعم و تقوية نظام الحكومة و الإدارة الالكترونية.
- العمل على ترسيخ مفهوم ومبادئ الحكم الرشيد بما يخدم الاقتصاد.
- العمل على محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية و السعي الجاد نحو إرساء قواعد الحكم الرشيد في إطار ما تمليه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني والذي يعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي.
- إن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تشترط توفر ثلاثة شروط أساسية هي الشفافية و المساءلة و الحكم الرشيد.
- القيام بحملات توعية عامة تثير الحماس و الغيرة على المصلحة العامة.
- تبسيط التشريع الضريبي و صيانة حقوق الملكية الفردية.
- تقليص الهوة بين الإدارة و المواطن.

8.المراجع والمصادر:

1. مين عواد المشاقية و المعتصم بالله داود علوي، الاصلاح السياسي و الحكم الرشيد (إطار نظري)، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن.
2. عبير صالح، (2007)، النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد، بغداد، الطبعة الاولى،
3. كريم حسن، (2004) مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 309 ، تشرين ثاني،.
4. محمد العجلوني، (2013) أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، بحث مقبول للتقديم إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، عقد في إستنبول، تركيا، خلال الفترة 9-11/9/
5. برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، الحكم الرشيد، على شبكة الانترنت.
6. الأسكوا، الحكم السليم، (2003) تحسين الإدارة الكلية في منطقة الأسكوا، نيويورك،
7. بوزبد سايج ، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
8. حسين عبد القادر، (2012) الحكم الرشيد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
9. مازوزي عبد الهادي، (2017) أثر آليات الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة بعض الدول العربية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة
10. بسام عبد الله البسام، (2014) الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67 و 68 معهد الإدارة العامة بالرياض
11. علي بن يحي عبد القادر و قديد عبد القادر، (2015) تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة الشلف، العدد 1
12. بن مرزوق عنتر و خليل بن علي، (2010) تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية، الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الرشيد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 12 و 13 ديسمبر ، جامعة ورقلة.

13. يختار عبد القادر وعبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الدول العربية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تحت عنوان النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، دولة قطر.
14. بن قانة إسماعيل، (2014). نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة 1970 – 2009 ، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة - الجزائر 3
15. امنصوران سهيلة، (2006). الفساد الاقتصادي و الحكم الرشيد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر
16. عبد الكريم بلعراي و عبد السلام مخلوفي، (2006). دور الشفافية والمساءلة في كبح الفساد و تحقيق الحكم الرشيد، الملتقى الدولي الأول حول : أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، ديسمبر
- World Bank Institute: Data Base of Good Governance Indicators www.worldbank.org
- Engjell Pèrè The impact of good governance in the economic development of Western Balkan countries, European Journal of Government and Economics Volume 4, Number 1 ISSN: 1996-2008, European University of Tirana(June 2015).
- Emily O'Reilly, Guide to principles of good governance, Ombudsman for Ireland, british, 2009.
- Damodar N. Gujarati .Essentials of econometrics .
- CHENY hsiao , analysis of panel data , third edition , cambridge university press , 2014

المواقع الإلكترونية

- www.govindicators.org
- www.albankaldawli.org
- www.worldbank.org